

بعض صناديق التعاضد أدوات لالتهام حقوق الخزينة

عدد صناديق التعاضد المرخص بها من وزارة الإسكان والتعاونيات حوالي ٥٠ صندوقاً يتعاطى معظمها التقديمات الصحية. وهذا يعني التأمين الصحي.

ولا تختلف طريقة مزاولة صناديق التعاضد عن تلك التي تعتمد عليها شركات الضمان في تعاطيها التأمين الصحي. فكلاهما يتعاقد مع المضمون من خلال بطاقة بلاستيكية، تتضمن مفردات ورموزاً متشابهة شكلاً ومضموناً، وتنتج مفاعيل واحدة. ويتقاضى كلاهما الاقساط ويعيدان تأمين الاخطار لدى شركات تأمين أو إعادة تأمين محلية وأجنبية، وفي حالات كثيرة يدفع الفريقان النسبة المئوية عينها من العمولة للوسيط Broker الذي يروج منتجاتهما.

وللصندوق التعاضدي كما لشركة التأمين رئيس يحوط نفسه بمقتضيات الواجهة، وبالسكرتيرات الجوالات، والمستشارين، ويشارك في مؤتمرات التأمين الدولية والمحلية، وهو بذلك يزدهر ويتباهى بالمنافع التي يتمتع رئيس مجلس الإدارة في المؤسسات التجارية على أنواعها.

الفارق الوحيد بين شركة التأمين والصندوق التعاضدي ان الاول يدفع رسوما وضرائب للدولة، أما الثاني فيعفي نفسه من الرسوم والضرائب على أنواعها.
كيف ذلك؟

إن غياب السلطة المركزية خلال الحرب اللبنانية، أفسح في المجال أمام عدد من رجال الأعمال لدخول قطاع التأمين، عبر ترخيص حصلوا عليه من وزارة الإسكان والتعاونيات بناءً على مرسوم اشتراعي أصدره المرحوم الرئيس الياس سركيس في ٥ تشرين الاول ١٩٧٧، تحت رقم ٣٥. والرئيس سركيس عندما أصدر المرسوم المشار إليه إنما أراد تشجيع الناس على التعاضد والتألف، خصوصاً داخل القرى والنقابات والهيئات الاجتماعية، وبذلك شرع ما كان يعرف في الريف اللبناني «بالعونة».

ويعتبر القانون الصندوق التعاضدي هيئة «لا تبغي الربح» (NON LUCRATIF) ويخضع به تقديم العون للأعضاء المنتسبين إليه في حالات الزواج، والمرض والولادة والوفاة. ويجيز القانون للصندوق ان يتقبل الاشتراكات من الاعضاء وكذلك المساعدات من أي جهة أنت. ولو حدث ان فاضت تلك الاشتراكات عن حاجة الصندوق، فإن الفائض (SUR-PLUS) يحول للسنة المالية التالية. ويوضع في خدمة المصلحة المشتركة للأعضاء المنتسبين إليه.

دهاة الأعمال ومنتزهو الفرص، وجدوا في المرسوم الذي أصدره المرحوم الرئيس سركيس نافذة يتسللون من خلالها الى حلبة التأمين الصحي. وهذا ما فعلوه فعلاً. فقد عمدوا الى تأسيس صناديق تعاضدية، وعهدوا الى شركات تأمين يملكونها هم بالذات، بإدارة تلك الصناديق.

وبذلك أصبح لديهم آلية «لا تبغي الربح» يروجون بطاقت التأمين الصحي باسمها، من غير ان يقطعوا للخزينة العامة ما يعود إليها من رسوم وضرائب من جهة، وآلية ثانية لتلهم الخيرات التي تنتج عن ترويج تلك البطاقات من جهة أخرى.

وهكذا أصبح لكل رئيس صندوق وجهان: وجه فاعل خير، ووجه رجل أعمال. فاعل الخير يبيع ويشترى، من غير ان يدفع ضريبة أو رسماً، ورجل الأعمال يسطو على الفائض الذي يحققه فاعل الخير.

وبما أنه كتب للعبة ان تستمر، برغم الاعتراضات التي رفعناها الى المسؤولين على اختلاف مستوياتهم، فإن عدد الصناديق والشركات التي تقف وراءها، تكاثر حتى بلغ بداية هذا العام حوالي ٥٠ صندوقاً. والأمر الفاضح، هو ان هذه الصناديق لا تنشر، أو تطلع الناس على نتائج الأعمال التي تقوم بها، وذلك خلافاً لأحكام المادة ٧٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥ التي توجب على مجلس الإدارة في الصندوق «ان يعد موازنة (BUD-GET) ويعرضها على الجمعية العمومية قبل شهرين من بدء السنة المالية، كما توجب المادة ٧٨ من المرسوم عينه على مجلس الإدارة ان يضع بالاشتراك مع مراجع الحسابات، ميزانية الصندوق، (BALANCE SHEET) للعام المنصرم، ويعرضها على الجمعية العمومية خلال ثلاثة اشهر التالية لانتهاء السنة المالية، للمصادقة».

ولا أحد منا يذكر انه اطلع على موازنة، أو ميزانية اعدتها أي من صناديق التعاضد، خلال العقدين الماضيين من الستين، فكيف يفسر رؤساء مجالس تلك الصناديق، عدم تقديمهم بأحكام الرسوم؟ ولماذا تراهم يخفون الأرقام والنتائج؟

وفي رأينا المتواضع ان الكشف عن الأرقام سوف يبين بوضوح الاموال التي تهدر، والرسوم والضرائب التي يفوتها فاعل الخير على الخزينة العامة والتي تنتهي في جيب رجل الأعمال وحسابه المصرفي.

ولم يعد يخفى على أحد ان الصناديق المشار إليها تحول الاقساط التي تجمعها الى شركة التأمين التي تقف وراءها بحيث لا يبقى في الصندوق التعاضدي فلس واحد ممكن التحدث عنه.

وشركة التأمين التي تستوفي الاقساط من الصندوق، تعتمد بدورها الى تحويل جزء كبير من تلك الاقساط الى شركة إعادة التأمين REINSURANCE في الخارج. وهكذا يجري تقاسم القسط الذي يدفعه المضمون الى الصندوق بين ثلاثة افرقاء على الأقل، من غير ان ينال الخزينة العامة منه، الرسم والضريبة المنصوص عليهما في القانون.

لقد جرى إطلاع وزراء المالية والاقتصاد والتجارة والإسكان والتعاونيات والداخلية، على ملف هذه القضية، والكل أبدى اهتماماً وعزماً على التصدي للمخالفين. الا اننا لم نلمس حتى الآن أي تدبير اتخذ ضد المخالفين. بل على العكس من هذا تماماً، فإن هؤلاء يبدون أكثر تصميمًا على الاستمرار في لعب دور فاعل الخير وعلى حساب الخزينة العامة، وحساب شركات التأمين خصوصاً.

وقد بلغت بهم الجرأة أخيراً ان عقدوا يوم امس مؤتمراً برعاية مسؤول كبير في الدولة، ومن يدري فقد يطمحون مستقبلاً الى الفوز بوسام وتبتهة على ما قدموه من تضحيات لاجتماعنا المنكوب بعوارض شتى. ولعل قيام الأشرار بدور «فاعل الخير» على كل المستويات، هو العارض الأدهى بينها.

جوزف زخور

الرئيس السابق لجمعية شركات الضمان